عنوان الدرس السادس :عملية صنع القرار السياسة الخارجية الجزائرية.

1- هيكلة عملية صنع قرارات السياسة الخارجية.

إن لكل بلد مراجعه القانونية التي يرتكز عليها تمثيله الوطني في مجال السياسة الخارجية ، فالدستور يحدد صلاحيات كل سلطة في مجال اقتراح السياسة الخارجية وتنفيذها.

الدستور الجزائري واضح بخصوص السياسة الخارجية، حيث يعتبرها من صلاحيات رئيس الجمهورية بصفة قطعية، فرئيس الجمهورية يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال السياسة الخارجية فهو:

يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها ويبرم المعاهدات ويصادق عليه[1]، ويجسد الدولة داخل البلاد وخارجها، يصادق على اتفاقية الهدنة ومعاهدات السلام والتحالف والاتحاد والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة والمعاهدات المتعلقة بقانون الأشخاص والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غير واردة في ميزان الدولة، بعد أن توافق عليها كل غرفة في البرلمان صراحة، وتصبح المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية بموجب الدستور أسمى من القانون الوطني، كما يمكن لرئيس الجمهورية أن يطلب من البرلمان بغرفتيه أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية، أو أن يطلب رأي المجلس الدستوري في الاتفاقيات المتعلقة بالهدنة ومعاهدات السلم، فيعطي رأيه قبل المصادقة عليها.[2]

إلا أن عملية صياغة السياسة الخارجية نظرا لطابعها المعقد والسيادي، لذلك تشترك في صياغتها العديد من مؤسسات الدولة، منها ما يحدد الدستور ووظيفتها ومنها من يقرره صانع السياسة الخارجية، إلا وهو رئيس الجمهورية كفاعل أساسي في صياغة السياسة الخارجية.

ودستوريا هناك مؤسسات مخولتان وهما:

1-**المجلس الدستوري:** الذي ينظر في دستورية أو عدم دستورية معاهدة أو اتفاق أو اتفاقية[3]، إما برأي قبل أن تصبح واجبة التنفيذ أو بقرار في حالة دخولها حيز النفاذ.[4]

2-**البرلمان بغرفتيه:** حيث يمكن للبرلمان فتح مناقشة حول السياسة الخارجية وإصدار لائحة يبلغها رئيس الجمهورية صانع السياسة الخارجية، تتعلق باتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم، وهنا يمارس البرلمانيون نشاطا دبلوماسيا من خلال الرقابة البعدية لأي معاهدة ومن خلال مطالبتهم بتوضيحات من الجهاز التنفيذي، أي من وزارة الخارجية عبر لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية تخص بعض القضايا الخارجية.[5]

[1] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1996**، مادة 77.
[2] -مرجع نفسه، المواد 130، 132، 97، 77، 70.
[3] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1996**، مادة 165.
[4] -مرجع نفسه، مادة 168.
[5] -عبد الحميم دسي عفيف، **مكانة الدبلوماسية البرلمانية ودورها في السياسة الخارجية للجزائر بالمجلس الشعبي الوطني**، لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية، نوفمبر 2009.

وباعتبار وزارة الشؤون الخارجية الجهاز الذي يشرف على النشاط الخارجي للدولة في السلطة التنفيذية فإنه يعمل تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية، بحيث تضطلع وزارة الخارجية بمهام صياغة السياسة الخارجية على النحو التالي:[1]

- تحليل الوضع الدولي وعلى وجه الخصوص العناصر التي من شأنها المساس بمصالح الجزائر وبإدارة علاقاتها الدولية.
- تنشيط التصور وتنسيقه مع مختلف المؤسسات والإدارات العمومية بكل المسائل التي يمكن أن يكون لها تأثير على السياسة الخارجية.
- تحضير دراسات تحليلية واقتراح مبادرات وتحديد الخطوات العملية لإدارة عمليات السياسة الخارجية.
- تصور المساعي المشتركة بين الوزارات وبين القطاعات وإدارتها.
- تقديم استشارة حول مدى ملائمة إرساء وفود من المؤسسات والإدارات العمومية إلى الخارج.
- المشاركة في إعداد النصوص التشريعية أو التنظيمية، والقرارات التي تهم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الجزائريين.
- تحضير الاتفاقيات الدولية التي تلزم الدولة الجزائرية، وتحضير النشاطات الثنائية والمتعددة الأطراف.
- تتولى وزارة الشؤون الخارجية في مجال التعاون الثنائي تنسيق تحضير جميع الأعمال الموجهة إلى إثارة الاهتمام والمشاركة وتحديدها.
- تفسير المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والتنظيمات الدولية التي تكون الجزائر طرف فيها.
- تقديم استشارة في منح كل اعتماد لنشاطات ثقافية إعلامية لأشخاص طبيعيين ومعنويين أجانب في الجزائر.

وفيما يخص بصياغة السياسة الخارجية تجاه منطقة المغرب العربي فإن وزارة الخارجية تضم مديرية تعرف بمديرية المغرب العربي واتحاد المغرب العربي التي تتكفل بـ:[2]

- إعداد كل ما يصدر عن آليات التعاون الثنائي.
- تحضير مختلف الملفات المتعلقة بالتعاون الثنائي واللجان المختصة.
- إعداد الاقتراحات المتعلقة بالمجالس الوزارية لاتحاد المغرب العربي.

بالإضافة إلى وزارة الشؤون الخارجية **نجد المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة** والذي أنشأ في 24 ديسمبر 1984 بالمرسوم الرئاسي رقم: 398/84 وتتمثل مهامه فيما يخص صياغة السياسة الخارجية[1]:

[1] -رئاسة الجمهورية، **مرسوم رئاسي رقم 02-403 مؤرخ في: 2002/10/26 يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ع 79، 2002/12/01.
[2] - رئاسة الجمهورية، **مرسوم رئاسي رقم 32-404 مؤرخ في: 1993/01/26 يضبط مهام المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ع 29، 1993/01/29.

- القيام بالتحاليل والدراسات المستقبلية التي تخص المسائل الإستراتيجية للحياة الوطنية والدولية.
- تحليل استراتيجيات مختلف الشركاء الحقيقيين أو المحتملين للجزائر.
- إمعان التفكير في ميدان العلاقات الدولية ومسائل الدفاع والأمن فيما يخص آثارها على الجزائر.
- توضيح مختلف الإمكانيات أو وسائل العمل التي تساعد على استباق الأحداث ومواجهتها، وتحديد الإمكانيات والوسائل وتشجيع كل مبادرة ترمي إلى الحفاظ على المصلحة الوطنية.

ونجد كذلك السفارات التي تعمل على القيام بمهام ضمن إطار المصالح الخاصة لصياغة السياسة الخارجية من خلال[2]:

- الإبلاغ عن الوضع السائد في البلدان أو بنشاطات المنظمة الدولية المعتمدة لديها.
- المساهمة في إعداد سياسة الجزائر الخارجية والحفاظ على تأثيرها.
- إشراك السفير في تحضير كل مفاوضات مع البلد أو المنظمة الدولية التي يكون معتمدا لديها.

مع هذا نجد بعض الهيئات الخاصة والتي تشمل:

1-الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها وسيرها والمنشأة من خلال المرسوم التنفيذي رقم 04-174 الصادر يوم 12 جوان 2004، والتي تسهر في مجال صياغة السياسة الخارجية على[3]:

- المشاركة في تحديد إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية.
- تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات إستشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية
- وضع منظومات الإعلام الإحصائية القطاعية والشاملة حول الإمكانيات الوطنية للتصدير إلى الأسواق الخارجية.
- إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسات الصادرات وبرامجها.
- وضع تصور للمنشورات المختصة والمذكرات الظرفية وتوزيعها في مجال التجارة الدولية.

2-اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني: والمنشأة من خلال المرسوم الرئاسي رقم: 08-163 المؤرخ في: 04 جوان 2008، والتي تقع تحت سلطة وزير العدل وهي جهاز استشاري دائم مكلف بالمساعدة بآرائه ودراساته في جميع المسائل المرتبطة بالقانون الدولي الإنساني وتسهر في مجال صناعة السياسة الخارجية على[4] :

[1] - رئاسة الجمهورية، **مرسوم رئاسي رقم 93-39 مؤرخ في: 2002/10/26 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ع 79، 2002/12/01.

[2] - رئاسة الجمهورية، **مرسوم رئاسي رقم02-406 مؤرخ في: 2002/10/23 يحدد صلاحيات سفراء الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ع 79، 2002/12/31

[3] - رئاسة الجمهورية، **مرسوم رئاسي رقم 04-174 مؤرخ في: 2004/06/12 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ع 39، 2004/06/16.

[4] - رئاسة الجمهورية، **مرسوم رئاسي رقم 04-29 مؤرخ في: 2004/06/04 يتضمن إنشاء الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ع 39، 2004/06/16

1- اقتراح المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني.

2- اقتراح التدابير اللازمة لتكييف القانون مع قواعد القانون الدولي الإنساني.

إلا أن الطابع العملي للسياسة الخارجية والذي يتطلب في بعض الأحيان اتخاذ قرارات صعبة في وقت ضيق لحساسية المسائل التي تتعلق بها سياسة الجزائر في المغرب العربي والمتعلقة بضمان السيادة وسلامة التراب الوطني وصيانة الأمن الوطني الجزائري، فقد يرتكز صانع السياسة الخارجية على بعض الهيئات والمؤسسات الوطنية في صياغة السياسة الخارجية **كالمجلس الأعلى للأمن، وزارة الدفاع الوطني، مديرية الاستعلام والأمن، الشخصيات الوطنية، الخبراء المتخصصون**، بحيث ينظم ويسهر على علاقاتهم مع الرئيس مؤسسة الرئاسة بمختلف هياكلها ومصالحها.

لكن يبقى رئيس الجمهورية سيد الموقف الخارجي حيث نجده وراء الأحداث التي تنطلق من الجزائر باتجاه العالم مرتكزا في تحركاته على خبرته الطويلة وعلاقاته السابقة وثقافته الواسعة.[1]

2- أجهزة تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية:

تقوم عملية تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية على الإجراءات والعمليات المصنفة في مجال المخرجات أو السلوكيات فأداء السياسة الخارجية فهي عملية هامة تمثلها مثل عملية صياغة السياسة الخارجية نتيجة الاحتكاك المباشر بواقع السياسة الدولية والقدرة على التمييز بين ما هو متاح وما هو غير متاح.

وأداء السياسة الخارجية يبرز في أجهزة محددة نجدها متمثلة فيما يأتي:

1- وزارة الشؤون الخارجية.

2- الوزرة المنتدبة المكلفة بالشؤون المغاربية والإفريقية.

3- السفارات أو الجهاز الدبلوماسي.

4- المراكز الثقافية.

5- الممثلون الشخصيون أو المفوضون.

6- أجهزة الدولة المختلفة.

فوزارة الخارجية: مكلفة بتنفيذ السياسة الخارجية للدولة وكذا بإدارة العمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية للدولة، حيث تحرص على وحدة الدفاع عن مصالح الدولة ومصالح رعاياها في الخارج، وكذا انسجام العمل الدولي للدولة ونشاطاتها الدبلوماسية، فوزير الخارجية يعبر عن مواقف الجزائر ويتخذ الالتزامات الدولية باسم الدولة ويقود المفاوضات

[1] -محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الأريتيرية**، مرجع سابق، ص 161.

الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف وكذا تلك الجارية مع المنظمات الدولية، وهو مخول لتوقيع أي اتفاقيات وبروتوكولات وتنظيمات ومعاهدات.[1]

تتولى وزارة الشؤون الخارجية في مجال التعاون الثنائي تنسيق وتحضير جميع الأعمال المثيرة للاهتمام على الصعيد الثنائي، مع تحديد وجمع مساهمة كل الأعوان والمتعاملين الذين من شأنهم المشاركة في ترقية التعاون الاقتصادي، المالي، التجاري، الثقافي، الاجتماعي والعلمي مع الحكومات، وتشارك في البحث الشراكة مع المتعاملين الأجانب وضبطها، وكذا في تشجيع الاستثمارات الأجنبية أي الجزائر على الصعيد الثنائي، حيث يتولى مسار التعاون الثنائي في علاقات الجزائر المغاربية **المديرية الفرعية لبلدان المغرب العربي** والمكلفة بتحضير مختلف الملفات المتعلقة بالتعاون الثنائي ومتابعة تنفيذ التوصيات والقرارات المتعلقة بالتعاون الثنائي[2]، وتتكون المديرية الفرعية لبلدان المغرب العربي من أربع مكاتب: مكتب ليبيا، مكتب المغرب، مكتب تونس، مكتب موريتانيا.

ويستند وزير الشؤون الخارجية في ممارسة المهام المخولة للوزارة إلى هياكل الإدارة المركزية وأجهزتها التي تبرز فيما يتعلق بالمغرب العربي في مديرية المغرب العربي واتحاد المغرب العربي، حيث تشرف على تنفيذ سياسة الجزائر مع البلدان المغرب العربي ومتابعتها.

كذلك يستند إلى المصالح الخارجية الخاصة والتي تبرز في الممثليات الدبلوماسية والقنصلية، والمراكز الثقافية الجزائرية بالخارج.

وتبرز **الممثليات الدبلوماسية في السفارات**: فيعتبر السفير ممثلا لرئيس الجمهورية الذي يعتمد بصفته مفوضا للدولة والحكومة الجزائريتين لدى دولة أو منظمة معتمدة وينشط عمل جميع مصالح البعثة الدبلوماسية التي يديرها ممارسا السلطة السلمية على مستخدمي البعثة[3]، وتتحد **مهام السفير** في:

- إعلام الحكومة عبر قناة الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية بالوضع السائد في البلد أو بنشاطات المنظمة الدولية المعتمدة دليها.
- تزويد وزير الشؤون الخارجية بالعناصر التي تسمح بمساعدته في إدارة الشؤون الدولية.
- التعريف بسياسة الحكومة في الخارج.
- المساهمة في إعداد سياسة الجزائر الدولية والحفاظ على تأثيرها في الساحة الدولية.
- تعزيز علاقات الصداقة والتعاون مع البلد أو المنظمة الدولية المعتمد لديها.

[1] ـ رئاسة الجمهورية، **مرسوم رئاسي رقم 02-403**، مرجع سابق، المواد 1، 2، 14 منه.
[2] ـ رئاسة الجمهورية، **مرسوم رئاسي رقم 02-404**، مرجع سابق.
[3] ـ رئاسة الجمهورية، **مرسوم رئاسي رقم 02-406**، مرجع سابق.

- مساعدة المتدخلين الوطنيين من مؤسسات ووسائل إعلام ومنظمات غير حكومية في علاقاتهم مع الشركاء الأجانب.
- السهر على حماية مصالح الجزائر وترقيتها في البلد الموجود فيه.
- السهر على تقديم الواقع الوطني ومواقف الجزائر لسلطات الاعتماد والرأي العام الأجنبي، والعمل على تطوير نشاطات الاتصال والعلاقات العامة بكل الوسائل والدعائم الملائمة.
- إعلام وزارة الشؤون الخارجية بظروف إقامة الرعايا الجزائريين وبتطوير التشريع المتعلق بالأجانب.

كذلك تسهر المراكز القنصلية على تطوير العلاقات الاقتصادية، التجارية، الثقافية والعلمية بين الجزائر والجماعات الإقليمية والمؤسسات الموجودة في دائرة الاختصاص على كل تظاهرة أو معرض وطني أو دولي تنظمه الجزائر، والمساهمة في إشعاع الثقافة الجزائرية من خلال تنظيم تظاهرات تعكس مواضيعها جوانب الثقافة الجزائرية.[1]

أما **المراكز الثقافية الجزائرية في الخارج** :والتي تتواجد تحت وصاية وزارة الشؤون الخارجية فإنها تتولى مهمة إعداد وتنفيذ برامج النشاطات الثقافية الهادفة إلى نشر الثقافة الوطنية في الخارج، في إطار تطبيق السياسة الوطنية في المجال الثقافي[2]، فهي تشكل مجالا للتعبير الثقافي ولنشر العناصر المكونة للتراث الثقافي الوطني.[3]

وناهيك عن المصالح الخاصة يبرز النظام القانوني للقطاع إمكانية الاستعانة بأشخاص من خارج القطاع يكلفون من طرف رئيس الجمهورية أو وزير الخارجية عند الاقتضاء بالتعبير عن مواقف الدولة أو إبرام اتفاق دولي باسم رئيس الجمهورية.[4]

ورغم النظام القانوني الذي يحدد بصفة واضحة مهام وصلاحيات كل طرف أو جهاز أو هيئة في إدارة السياسة الخارجية الجزائرية، إلا أن الواقع العملي يبرز تجليات كثيرة، رغم أنها لا تخرج في سياقها التنظيمي عن الأجهزة المنصوص عليها إلا أن الأمر يتعلق بمدى توظيفها.

حيث نجد أن الرئيس بوتفليقة لطالما كان منذ توليه سدة الحكم سيد المواقف الخارجية، فالمجهود الدبلوماسي الجزائري طيلة فترة حكمه 1999-2009 كان مجهودا مشخصنا سواء في الصياغة أو الأداء أو في طبيعة الوسائل المستخدمة والأدوات التي يمكن خلالها القيام بأداء السياسة الخارجية.

[1] ـ رئاسة الجمهورية، **مرسوم رئاسي رقم 02-407، مؤرخ في: 2002/11/26 يحدد صلاحيات المراكز القنصلية للجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، ع 79، 2002/12/01.
[2] ـقرار وزاري **مشترك مؤرخ في: 2002/02/13 يحدد التنظيم الداخلي للمراكز الثقافية الجزائرية بالخارج**، الجريدة الرسمية العدد 16، بتاريخ: 2002/03/05.
[3] ـ رئاسة الجمهورية، **مرسوم رئاسي رقم 09-309، مؤرخ في: 2009/09/13، يتضمن القانون الأساسي النموذجي للمراكز الثقافية الجزائرية بالخارج، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 54، بتاريخ 2009/09/19، المواد 7، 6، 3.
[4] ـ رئاسة الجمهورية، **مرسوم رئاسي رقم 02-406**، مرجع سابق، المادة 3.

إذ نجد رئيس الجمهورية دائم الحضور شخصيا الدائم في الندوات أو الملتقيات والاجتماعية الدولية والزيارات المكوكية المستمرة للدول في كل القارات، هذه العملية لطالما برزت خصوصا خلال عهدته الأولى حيث نجد أنه قام بـ 32 زيارة رسمية في ظرف سنتين.

ناهيك عن البعثات الرسمية التي يشرف على تعيينها شخصيا من خلال ممثليه الشخصيين حتى وإن تعلق الأمر بقضايا يمكن للمصالح الخارجية أداءها.[1]

ولعل هذا العرض لأداء السياسة الخارجية الجزائرية هو نتيجة قناعة مسبقة ترتبط بالتصور الذي توصف به الشبكة الدبلوماسية باعتبارها جهازا بيروقراطيا روتينيا تنعدم فيه الحيوية والقدرة على بناء استراتيجيات تفعيل بعض المجالات التي تخدم المصلحة الوطنية.[2]

إلا أن الأمر هنا لا يتعلق بعجز لدى المصالح الخاصة، فالسياسة الخارجية الجزائرية هي من صلاحيات الرئيس بوتفليقة، وباعتبار العمل في الشؤون الخارجية يتعلق بالأمن القومي الجزائري بمعناه الشامل والذي يبقى التصور القائم عليه مدركا في ذهن صانع القرار وليس نتاج بيئة مؤسساتية قادرة على ضمان الاستمرارية.

وبالتالي فالسياسة الخارجية الجزائرية في صياغتها وأداءها لمهامها تكرست في إرساء تقليد مرتبط بالتغير الذي يحدث في مؤسسة الرئاسة، فتغير أعلى هرم السلطة يلغي كل الارتباطات المؤسساتية والفكرية التي كانت سائدة في المرحلة السابقة، بل يلغي كل الإطارات التي كانت تعمل على تسيير القطاع وهذا ما يلاحظ سواء داخل الإدارة المركزية أو الممثليات الدبلوماسية والقنصلية، أو المراكز الثقافية والمعاهد واللجان المتخصصة بالقطاع.

والملاحظ أن الإطار المؤسساتي لصنع السياسة الخارجية الجزائرية وأدائها واضح من خلال تصريح الرئيس بوتفليقة نفسه حيث يقول:

"أعتقد أن منصب وزير الخارجية بالنسبة لرئيس دولة ما هي مسألة ثقة قبل كل شيء، لأن صلاحيات الخارجية هي من صلاحيات الرئيس ومن ثمة فالإنسان الذي يقع عليه الاختيار كان لا بد من أن يحظى بالثقة إلى أبعد الحدود".[3]

وهنا تستبدل المؤسساتية والتشاركية بالثقة والعلاقة الشخصية بين الرئيس ومن يكلفون بمهام معينة في قطاع الشؤون الخارجية، حتى وإن لم تكن لهم أي خبرة أو تخصص في المجال.

لقد استطاعت السياسة الخارجية الجزائرية من خلال نشاطها الدبلوماسي المكثف استغلال الظروف الخارجية التي ميزت الفترات الممتدة والمتعاقبة إلى تحقيق جملة من المكاسب والأهداف أهمها استرجاع الجزائر لجزء هام من مكانتها المفقودة على الساحة الدولية على إثر الأزمة الداخلية التي عاشتها لأكثر من عشرية، وقيادتها لمختلف التحركات

[1] -محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الأريتيرية، مرجع سابق، ص 160-164.
[2] -محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 32-35.
[3] -عبد العزيز بوتفليقة، حديث مع تلفزيون الإمارات، مرجع سابق.

الإقليمية خاصة على المستوى الإفريقي-السحل الإفريقي- والذي تمكنت فيه الجزائر-من خلال سياستها الخارجية- من الحصول على دعم وثقة العديد من الأطراف الإفريقية، وذلك قياسا للدور المحوري الذي لعبته في هذا الإطار، والتي كانت فيه بمثابة الوسيط بين إفريقيا والمجموعة الدولية نظرا لحاجة إفريقيا إلى التمويل الخارجي قصد التخلص من مشاكلها التي تعتبر المديونية أهمها، وقد تمكنت الجزائر من استغلال الظرف الاقتصادي الخارجي الذي تمثل أساسا في ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، الأمر الذي كان له تأثير قوي في تحسين واقع العلاقات الخارجية الجزائرية، حيث تمكنت من استقطاب العديد من الاستثمارات. لكن بالرغم من براغماتية السياسة الخارجية الجزائرية إلا أنها لم تستطع وعلى الأقل في المرحلة الراهنة الخروج من دائرة التبعية التي تفرضها طبيعة النظام الدولي القائم،وواقع الضعف الذي تتميز به الدول النامية، حيث يضع هذا الواقع السياسة الخارجية الجزائرية أمام جملة من التحديات في كافة المجالات وعلى كل المستويات يتوجب التغلب عليها لكسب الرهانات والمتغيرات الدولية النابعة من سياسة براغمتية واقعية التي تطرحها المرحلة المقبلة . والتي يجب على صناع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية إدراكها بعمق وانتهاج الإستراتيجية المناسبة التي تجنبها مستقبلا الدخول في تجربة التهميش والعزلة من جهة و الوقوع في التبعية للأطراف الخارجية إلى صنع فضاءات جديدة تأخذ أشكالا عديدة كالشراكة والاندماج الاقتصادي وضرورة التنسيق والتعاون الدولي والإقليمي وتثمين المقاربات الجزائرية دوليا على غرار مقاربة المصالحة الوطنية والمقاربة الاقتصادية الجزائرية في مجال إنتاج النفط وكذا البحث عن الاقتصاد المنتج خارج المحروقات .

خاتمة :

السياسة الخارجية الجزائرية عبر مسارها التاريخي سعت إلى التفاعل مع القضايا الدولية من منطلقات وقناعات موروثة عن تاريخها الثوري الذي كان القاعدة الأساسية والصلبة في صياغة أفكارها ومبادئها وأهدافها وما تمتلكه الدولة الجزائرية من خبرات ومقومات ومحددات اقتصادية وسياسية واجتماعية هامة تؤهلها أن تلعب أدوارا متميزة في تفاعلاتها مع القضايا الدولية والعربية والإفريقية، كما أن السياسة الخارجية الجزائرية مرت بفترات حرجة وحساسة مست أمنها واستقرارها السياسي والاجتماعي أضعفت من دورها ومحوريتها العربية والإفريقية وتراجعت بذلك آداءاتها المتميزة إلى أنها شهدت عودة تلك المكانة المحورية بوصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى رئاسة الجمهورية هذا الأخير استثمر في خبراته وعلاقاته الشخصية مع قادة الدول من جهة ومن جهة أخرى قدم تلك المقاربة الأمنية من أجل السلم والمصالحة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار الداخلي للدولة الجزائرية وموازاة مع ذلك قدم مشاريع من أجل الإنعاش الاقتصادي الجزائري حققت نتائج متميزة وايجابية ، أما على المستوى الدولي سعت السياسة الخارجية في هذه المرحلة إلى إعادة الدور الجزائري المحوري سواء عربيا أو إفريقيا أو حتى دوليا من خلال التفاعل مع مختلف القضايا والنزاعات الدولية ومحاولة إعطاء مقاربات مستمدة من مبادئها الأساسية كالحل السلمي للنزاعات الدولية ، والحل السياسي للنزاعات الداخلية ، والاحتكام إلى القانون الدولي في النزاعات الحدودية ، إضافة توظيف الوساطة في حل النزاعات الدولية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وغيرها من المقاربات المختلفة التي سعت من خلالها السياسة الخارجية الجزائرية إلى التفاعل مع مختلف القضايا الدولية .

قائمة المراجع :

- أحمد نوري النعيمي: السياسة الخارجية، الأردن، دار زهراء للنشر والتوزيع، 2009
- احمد ولد داداخ وآخرون، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2002
- إبراهيم ماسي: مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، الجزائر دار هومة، 2007
- أبو قاسم سعد الله: أبحاث وراء في تاريخ الجزائر، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
- إسماعيل العربي: العلاقات الدبلوماسية في عهد الأمير عبد القادر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982
- احمد عميراوي: محاضرات من تاريخ الجزائر الحديث، الجزائر ، دار الهدى للطباعة والنشر وتوزيع، ط3، 2004
- الأمين شريط التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية(1962/1919)،بن عكنون،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998
- عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 4، 1994
- منور العربي، تاريخ الجزائر في القرن التاسع عشر، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع المعرفة، 2006
- عمار بحوش: التاريخ السياسي من البداية إلى غاية 1962، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990
- الفضيل الورتلاني: الجزائر الثائرة، عين مليلة الجزائر، دار الهدى للطباعة و النشر والتوزيع،
- زايد عبد الله مصباح: السياسة الخارجية، طرابلس، جامعة الفاتح، د س، د ط
- محمد بوعشة:الدبلوماسية الجزائرية والصراع القوي في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية-الارترية،دارالجبل للنشر والطباع والتوزيع، ط1 2004
- عامر مصباح: تحليل السياسة الخارجية، الجزائر، دار هومة للطباعة والتوزيع، 2010
- محمد سيد سليم : تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ، ط 2، 1998
- حسين بوقارةالسياسة الخارجية، دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل،الجزائر،دار هومة للطبع،ط1، 2012
- محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الاريترية، بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004
- محمد بن أحمد مفتي ومحمد سليم مترجمتين، تفسير السياسة الخارجية، الرياض: مطابع الملك سعود، 1989
- عبد الرحمان يوسف بن حارب،السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية (الإمارات العربية المتحدة)،المكتب الجامعي الحديث، 1999
- سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة باتنة، سنة 2011
- احمد بن فليس: السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت و المتغيرات 1954-1962 ، أطروحة لنيل دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر ، 2007
- محمد مسعود بوبقطة: البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المغرب العربي، أطروحة لنيل دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ديسمبر 2014
- أحمد عميراوي: دور حمدان خوجة في تطوير القضية 1827-1840،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 1983،
- أحمد سعيود: العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من أجل 01 نوفمبر 1954 إلى غاية 19 سبتمبر 1958، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2002/2001
- زهرة مناصري البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الساحل الإفريقي دراسة حالة مالي 2013/2010 مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية جامعة الجزائر 2014

- محمد مسعود بونقطة : الدبلوماسية الجزائرية في إطار جامعة الدول العربية ، دراسة حالة المبادرة الجزائرية إصلاح جامعة الدول العربية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر،2010/2009
- علالي حكيمة: البعد الامني في السياسة الخارجية – نموذج الجزائر . مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2010-2011
- زهرة مناصري : البعد الأمني في السياسة الخارجية اتجاه الساحل الإفريقي دراسة حالة مالي 2013/2010، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر ، ديسمبر ،2014
- العايب سليم: الدبلوماسية الجزائرية في إطار المنظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011/2010
- محمد قجالي: ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية التونسية، رسالة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1990
- عديلة محمد الطاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-**2004**، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005
- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة الجزائرية المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1959 من خلال محفوظات الثورة بالمركز الوطني للارشيف –بئر خادم-، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر، 2002
- منصور لخضاري، المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي، مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005
- خالد آمنة، أثر تصنيف خطر البلد على الاستثمار الدولي في دول المغرب العربي فترة التسعينات، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2001،